

القيمة التاريخية لمعيار الونشريسي (ت914هـ/1508م) وصعوبة عمل المؤرخ عليه

The Historical Value of al-Wansharisi' al-Mi'yar (d.914AH/1508AD) and the Difficulty of the Historian's Work on It

قعيد سفيان¹، الدكتور: بشير غانية²Gaid soufiane¹, Ghania bachir²

مخبر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

1 جامعة الشهيد -حمه لخضر- الوادي (الجزائر)، gaid-soufiane@univ-eloued.dz2 جامعة الشهيد -حمه لخضر- الوادي (الجزائر)، ghania-bachir@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/01/25

تاريخ القبول: 2021/11/07

تاريخ الاستلام: 2021/06/27

المخلص:

للكتب النوازلية أهمية كبيرة في الكتابة التاريخية، ومن بين هذه الكتب المعيار المعرب للونشريسي (ت914هـ/1508م)، الذي يعتبر موسوعة شملت شتى المجالات، ولكن المؤرخ والباحث في مجال التاريخ عموما يجد صعوبات أثناء وقوفه على الإشارات التاريخية في ثنايا المعيار والتي تكشف عن طبيعة البيئة والوسط المعاش في تلك الفترة، وما عليه إلا التغلب على هذه العراقيل والتحديات إلى أن تكون المعلومة التاريخية التي أخرجت من قلبها الفقهي كمعلومة صالحة للاعتماد والاستخدام التاريخي.

الكلمات المفتاحية: المعيار، المؤرخ، التاريخ، الصعوبات، الونشريسي.

Abstract:

Books of *Nawazil* (Books which contain juristic issues) have great importance in historical writing. Among these books is the Arabized source of al-Wansharisi (d.914AH/1508AD), Which is considered an encyclopedia that included various fields. However, historians or researchers in the field of history find difficulties when coming across the historical references, in the folds of the above Arabized source, that reveal the nature of life during that period. To make the historical information that was taken out of its juristic context valid for historical approval and use, historians and researchers have only to overcome these obstacles and challenges.

Key words: al-Mi'yar, Historian, History, Difficulties, al-Wansharisi.

المؤلف المرسل: قعيد سفيان، الإيميل: gaid-soufiane@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية في تاريخ بلاد المغرب الإسلامي لم تتل نصيبا من الكتابات التاريخية في العصر الوسيط وقد يصنف البعض منها في خانة التاريخ المسكوت عنه، غير أن المادة المصدرية والمعلومة موجودة ومتناثرة في المصنفات الفقهية والنوازل والفتاوى، ومن بين هذه المصنفات **المعيار المغرب للونشريسي** (ت. 914هـ/1508م)، ويكفي فقط لم شتاتها لرسم المعالم الأساسية قصد الدراسة والبحث في الظواهر والوقائع الهامة التي لم يكشف عن خباياها بعد؛ لكن العمل على هذه الكتب النوازلية صعب ومليء بالعراقيل وإذا وضعنا كتاب المعيار المغرب أنموذجا للدراسة والتقيق فيه فإنه يكشف عن إشكالات ومصاعب عديدة.

ولتبيين قيمته والكشف عن التحديات والصعوبات التي تواجه المؤرخ والباحث في ميدان التاريخ يمكن طرح السؤال الآتي: ما أهمية المعيار في الكتابة التاريخية؟ وكما حجم الصعوبات التي قد تواجه الباحث في مجال التاريخ في عمله عليه؟ وما مدى مهارة المؤرخ في التعاطي مع نوازله؟ وهل هناك مسار منهجي يحل الإشكال؟ وتتبع أهمية الدراسة من وفرة هذا النوع من المصنفات العلمية المصدرية بالمعطيات التي تعكس صورة حقيقية عن حياة عامة الناس في بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، ونستهدف من خلال هذه الورقة فك الشيفرات وتذليل الصعوبات والمساهمة في إنجاز مشروع منهجي للدراسة والعمل على الكتب النوازلية. إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي المعتمد على الاستقراء والتحليل وباستعمال جل أدواته في الدراسة على المعيار، بالإضافة إلى آليات المنهج الوصفي في سبيل إعطاء صورة واضحة عن الموضوع ومحاولة الإلمام بكل جوانبه، وكانت عناصر البحث على النحو التالي:

أولاً: المعيار المغرب وأهميته في الكتابة التاريخية.

ثانياً: صعوبات توظيف المعيار في مجال التاريخ.

ثالثاً: الحلول المقترحة.

2. المعيار المغرب وأهميته في الكتابة التاريخية:

1.2. التعريف بكتاب المعيار:

هو كتاب (المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب) أخرجه مجموعة من الفقهاء، طبع في المرة الأولى بالمطبعة الحجرية بفاس سنة 1314هـ/1897م في اثني عشر جزءاً وفي طبعته الثانية بإشراف الدكتور محمد حجي سنة 1401هـ/1981م تحت عناية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة

المغربية وتم طبعه في 13 مجلد؛ ويعتبر من أبرز كتب الونشريسي وأكثرها شهرة، وهو موسوعة متنوعة ينتفع منها الجميع في كافة المجالات، حيث رصد عددا كبيرا من النوازل والفتاوى في بقاع متعددة من الغرب الإسلامي، ووقائع مختلفة في سبعة قرون عن مئات المفتين والمجتهدين، ويقول الونشريسي بهذا الصدد: "جمعت فيه أجوبة المتأخرين العصريين ومتقدميهم"، ولقد استغرق في تأليفه نحو ربع قرن من الزمن من سنة 890هـ/1485م إلى سنة وفاته 914هـ/1508م. (الونشريسي، 2013، ج1، ص1، ح)

لقد اعتمد الونشريسي في فتاويه التي أوردها في كتابه على مصنفات الفقه المالكي بأصنافها المتعددة سواء أمهات الكتب أو المختصرات في الأصول والفروع والنوازل والوثائق، كما ارتكز في فتاوى المغريين الأدنى والأوسط على بعض كتب النوازل المغربية ومن أهمها جامع مسائل الأحكام للبرزلي (ت.841هـ/1438م) (تنظر الإحالة رقم 01)، كذلك الدرر المكنونة في نوازل مازونة للمازوني (ت.883هـ/1478م) (ينظر الإحالة رقم 02)؛ واستند الونشريسي في جمع فتاوى الأندلس والمغرب الأقصى على خزانة الكتب لتلميذه الفقيه القاضي محمد بن الغرديس (ت.897/1491م) (ينظر الإحالة رقم 03) لاحتوائها على تصانيف العلوم والفنون الكثيرة. (التبكتي، 1989، ص 135)

يشتمل كتاب المعيار المغرب على مجموعة ضخمة من النوازل والفتاوى الفقهية التي تتميز ببعدها عن الجانب النظري، فهي واقعية تعبر بصدق ووضوح عن سير الحياة اليومية في المجتمع المغربي في العصر الوسيط. ناقش الكتاب قضايا متعددة اجتماعية واقتصادية وعلمية ودينية غاية في الأهمية، فهو يتضمن الكثير من المعلومات والنصوص والوثائق التي قلما توجد في المصادر التاريخية، والتي تمس كل جوانب المجتمع في الغرب الإسلامي، فهناك إشارة عن العادات والتقاليد والأعراف وعن الحياة الأسرية والاحتفالات الدينية والأعياد والزي والألبسة والأطعمة، وعن النظم الاقتصادية ومراكز العلم والشخصيات العلمية البارزة ومعالم الحياة الدينية في المغرب والأندلس، وعن حالات معينة من السلم والحرب والعمران وما إلى ذلك، الأمر الذي يجعل منه مصدرا وثيقا وهاما للمؤرخ والاجتماعي مثلما هو للفقيه. (الونشريسي، 2013، ج1، ص ح)

2.2. سيرة الونشريسي:

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (المنجور، 1976، صفحة 50)، ولد حوالي سنة 834هـ/1430م بجبال الونشريس التي تعد أكثر الكتل الجبلية ارتفاعا في غرب الجزائر. (كمال السيد، 1997، ص05).

نشأ بمدينة تلمسان حيث درس على يد جماعة من الأعلام وفي مقدمتهم شيخ المفسرين والنحاة الفقيه محمد بن العباس (ت. 871هـ/1466م) (ينظر الإحالة رقم 04)، وأبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني (ت. 854هـ/1450م) (ينظر الإحالة رقم 05)، كذلك ولده أبو سالم إبراهيم بن قاسم العقباني (ت. 880هـ/1475م) (ينظر الإحالة رقم 06)، ومحمد بن مرزوق الكفيف (ت. 901هـ/1496م) (ينظر الإحالة رقم 07) ولما بلغ أربعين سنة وهو يومئذ قوال للحق، غضب منه السلطان الزياني "محمد بن أبي ثابت" المعروف بالمتوكل وأمر بنهب داره، فخرج إلى فاس وكان ذلك في أول محرم 874هـ/جويلية 1469م، يقول في ذلك ابن مريم: "حصلت له كائنة من جهة السلطان في أول محرم أربعة وسبعين - أي 874هـ - فانتهبت داره ففر إلى مدينة فاس واستوطنها". (ابن مريم، 1908، ص 53)

لقي الونشريسي حفاوة كبيرة من فقهاء وعلماء مدينة فاس وأقبل الطلبة يتوافدون عليه، ودرّس في جامع القرويين بفاس المدونة ومختصر ابن الحاجب، وتخرج على يده عدد كبير من الفقهاء والعلماء الذين بلغوا درجات عليا في التدريس والقضاء والفتوى، من أبرزهم ولده عبد الواحد الونشريسي (ت. 955هـ/1548م) (ينظر الإحالة رقم 08) ومحمد بن محمد الغرديس التغلبي _ سالف الذكر_، ومحمد بن عبد الجبار الفكيكي (ت. 956هـ/1549م) (ينظر الإحالة رقم 09)، وأبو عياد بن فليح اللمطي (ينظر الإحالة رقم 10) الذي لازم شيخه الونشريسي وقرأ عليه فرعي ابن الحاجب. (الونشريسي، 2013، ج1، ص ج.د)، (المنجور، 1976، ص 50)

اشتهر الونشريسي بمؤلفات ذات قيمة كبيرة، لاسيما الفقه الذي انكب على تدريسه، فقد كان جل وقته مصروفاً إلى العلم إما تدريساً أو تأليفاً، فغزارة علمه في المذهب المالكي وكثرة اطلاعه على كتب العلماء ساعده على سبك مؤلفات فقهية ذات أهمية بالغة في مذهبه، وقد حكى حاله في التأليف ابن عسكر بقوله أنه: "كانت له عرصة يمشي إليها في كل يوم ويجعل حماراً يحمل عليه أوراق الكتب، من كل كتاب ورقتان أو ثلاثة، فإن دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابة صوف يحزم عليها بضمّة من جلد ويكشف على رأسه، وكان أصلع، ويجعل الأوراق على حدة في صفيين، والدواة في حزامه والقلم في يده و الكاغد في الأخرى، وهو يمشي بين الصفيين ويكتب النقول من كل ورقة حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة قيد عنده وما ظهر له من الرد والقبول، هذا شأنه". (ابن عسكر، 1977، ص 47)

وألف الونشريسي كتباً عديدة أبرزها وأشهرها كتاب (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب) و(المنهاج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق أدب الموثق وأحكام الوثائق) و(مختصر أحكام

البرزلي) و(إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك) و(الفروق في مسائل الفقه) و(وفيات الونشريسي) والعديد من الأجوبة المخطوطة الموجودة بالخزانة العامة بالرباط.

(الونشريسي، 2013، ج1، ص د)

توفي الونشريسي بفاس يوم الثلاثاء عشرين من شهر صفر سنة 914هـ/ جوان 1508م عن عمر ناهز الثمانين سنة، ودفن بباب الفتوح بفاس؛ ويعد الونشريسي رحمه الله حامل لواء المذهب المالكي على رأس المئة التاسعة كما يصفه مخلوف. (مخلوف، 1930، ص 274، 275)

3.2. قيمة المعيار وأهميته في الكتابة التاريخية:

أشاد الكثير من الباحثين بقيمة المعيار وأهميته البالغة في الكتابة التاريخية ومن بين هؤلاء المؤرخ الدكتور أبو القاسم سعد الله الذي قال: " إن قيمة المعيار لا تظهر فقط في كونه موسوعة للفقهاء المالكي في المغرب العربي والأندلس ولكن في القضايا الاجتماعية والسياسة والعلمية التي يحتوي عليها"، ودعا الدارسين لضرورة تأسيس دراسة اجتماعية لاستخراج الخمائر ولمعرفة أحوال المجتمعات في الغرب الإسلامي (سعد الله، 1998، ص 128، 129)، وأرشد الأستاذ محمد المنوني إلى مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط يختزنها المعيار وأشار إلى أهمية البحث فيها لاستخراج دفاننها (المنوني، 1983، ص 128)، واعتبر الأستاذ إحميدة النيفر أن المعيار عمدة مرجعية لما حواه من نوازل وقضايا حيث قال فيه: "إنه وثيقة تاريخية دقيقة تساعد على فهم طبيعة جانب من حياة الغرب الإسلامي الاجتماعية في العصر الوسيط". (النيفر، 2006، ص 8)، ويقول فرناندو دي لاجرانخا (Fernand, Granja): " يعد المعيار منجما ثميناً، لم يستثمر بعد إلا القليل، ولقد تجمع لديه الكثير من الأخبار والمعلومات القيمة والنصوص المهمة التي تلقي الأضواء على نقاط مظلمة أو تكشف أخرى غير معروفة في تاريخ الأندلس والحياة الاجتماعية والفقهيّة فيه. (Granja, 1966, pp. 47-72)

وتكمن أهمية المعيار في كونه منبعاً جديداً ومادةً مصدرية هامة للمؤرخ خاصة ولكل الدارسين والباحثين عامة، إضافة لاعتباره وثيقة محايدة لم تصدر من سلطة رسمية بل من عفوية المجتمعات ومشاكلهم اليومية (بوتشيش، 2002، ص 254)، ولأنه يخترق المجالات المحظورة (كالتطرق للسلوكيات المشينة من البغاء ومعاقرة الخمر والتعامل بالرشوة وغيرها) التي سكنت عنها الكتب الإخبارية الأخرى والتي تعبر عن الوجه الآخر لمجتمعات الغرب الإسلامي. (بوتشيش، النوازل الفقهيّة في الأطروحات الجامعية، 2014/2015، ص 47)

إن كتاب المعيار بما احتوى عليه من نوازل أهل الأندلس والمغرب والجزائر وتونس وما عالجها من قضايا هامة اجتماعية واقتصادية وعلمية ودينية تصنع منه موسوعة حية للفقهاء المالكي في الغرب الإسلامي وذلك ما يجعله موروث علمي و حضاري يحق لنا أن نفاخر به بين الأمم.

3. صعوبات توظيف المعيار في مجال التاريخ:

نادى بعض الباحثين والدارسين بإعادة صياغة تاريخ الأمة انطلاقاً من كتب النوازل والفتاوى (كعواس، 2019، ص 21)، مما دفع الكثير من المؤرخين إلى ضرورة توظيف الكتب النوازلية ومن بينها المعيار في الكتابة التاريخية لتعويض النقص الحاصل لديهم حول أحداث وظواهر لم تكشف عنها المصادر الأخرى لتصبح مادة قابلة للتوظيف التاريخي وجاهزة للاستعمال متى تطلب الأمر، لكن ضبط كيفية هذا التوظيف غير سهلة تماماً وملينة بالمنزلاقات الخطيرة التي يجب على الباحث تجنبها، ومحاولة الاستغلال المنهجي للنازلة لكي تعطي نتائج علمية دقيقة في ظل ما تطرحه النازلة من صعوبات مختلفة وبشكل مستمر، وبالحديث عن المعيار فإن الدراسة عليه والخوض في غماره وثناياه من خلال معالجة القضايا التي يتضمنها في الغرب الإسلامي تفرز عدة مشاكل وصعوبات يمكن تقسيمها وفق محددتين للاستفادة منها في المجال الأكاديمي العلمي.

1.3. المحدد الأول: النازلة بحد ذاتها:

تمت كتابة وتقييد النازلة في ظروف نجهلها فهي عمل بشري معرض للخطأ أو السهو والنسيان، وإذا كان الحديث عن المعيار - العمل الضخم - فإن الانطباع حول البيئة والظروف التي قد جمع وألف فيها لا يدعو للارتياح والاطمئنان ويجعلنا أمام تحديات كبرى في العمل المنهجي العلمي على نوازله.

أ- نسبة النازلة لصاحبها:

يعني إلى أي مدى ينسب نص سؤال النازلة الموجه للمفتي أو الفقيه أو القاضي المسؤول عنه خاصة وأن الوثنريسي يذكر اسم الفقيه في بداية كل مجموعة من المسائل التي سئل عنها ثم يعطف المسائل الأخرى بصيغة "وسئل" أو "وسئل أيضا" دون ذكر اسم الفقيه، وقد تطول هذه السلسلة مما يجعل الخطأ وارداً والتشكيك في نسبتها لصاحبها يزيد فيصعب التعامل معها ويجعلها أكثر غموضاً، وبخصوص هذا الإشكال أجرى الباحث عمر بن حمادي دراسة حول النوازل المنسوبة في المعيار لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي (الجد) المتوفى سنة 520هـ/1126م (المقري، ج3، ص59)، وذلك من خلال مجموعة من الفتاوى نسبت له في الجزء الثاني عشر، تحقق من نسبتها فوجد أن هناك ثمان مسائل منها منسوبة للفقيه المعروف العز بن عبد السلام الشامي المصري الشافعي المتوفى سنة 660هـ/1262م (الزركلي، 1986، ج4، ص227)، بهذه النسبة الخاطئة قد تغيرت كل

المعطيات فالبيئة والمناخ المعاش قد اختلف وكذلك الفترة الزمنية المؤرخ لها، ولك أن تتخيل حجم المعلومات المغلوطة التي اعتمدت على هذه النوازل ونسبتها للأندلس والمغرب الإسلامي، وهي في أصلها خارجة عن هذا الإطار، وسأل هنا الباحث عمر بن حمادي سؤال خطير وهام حول مدى تكرار هذه الحادثة في الكتاب؟ (بن حمادي، 2001، ص 98).

ب- النوازل المجهولة:

هناك العديد من النوازل التي تم التطرق لها من خلال الدراسة للمعيار وخاصة في جزئيه الثالث والرابع كانت مجهولة النسب؛ أي لم تتسب لأي مفتي أو فقيه كقول الونشريسي "سئل بعضهم" وقد ينسبها لبعض العلماء أو المفتين كقوله "سئل بعض العلماء"، "سئل بعض المفتين" وقد ينسبها إلى زمن كقوله "سئل بعض المتأخرين" أو ينسبها لمكان كقوله "سئل فقهاء: قرطبة، تلمسان، فاس، بجاية، تونس، المشاركة". (الونشريسي، 2013، ص 3، ص 146، 166؛ ج4، ص 87، 119)، كل هذه العبارات يجهل فيها نسبة النازلة لصاحبها وهناك من تجد لها إجابة ودليل للنسب في نص جواب النازلة أما الباقي فهي مجهولة تماما ما يزيد من صعوبة تأطير النازلة زمنيا ومكانيا.

ج- صعوبة الحصول على ترجمة واضحة لعديد الفقهاء:

نعلم أن الترجمة للفقهاء أو المفتي هي مفتاح النازلة وبها يستطيع الباحث فك شفرة النازلة لتصبح قابلة للاستخدام والاعتماد وللأسف فإن الكثير من التراجم في المعيار تكون غير واضحة وربما لم تذكر أصلا في المعاجم وكتب التراجم، ناهيك عن الخلط بين العلماء في الأسرة الواحدة بين المفتي والجد والحفيد وكمثال فقد أحصي في دراسة للمعيار قام بها الباحث عن القضايا الزوجية ما يقرب من مائة وستة وخمسين (156) بين عالم وفقه وقاضي تمكن من ترجمة مائة وخمسة عشر (115) منهم، بينما لم يستطع الوقوف على ترجمة واحد وأربعين (41) آخرين، رغم الحرص الشديد والسعي الحثيث لإيجاد تراجم لهم، كان أغلبهم في الجزء الثالث بالدرجة الأولى ثم في الجزء الرابع بدرجة أقل والبعض الآخر موزعين في الأجزاء الأخرى، أما بخصوص الأسماء المشفرة أو الكنيات فتراجمهم تدعو للقلق وعدم الارتياح فمن هو؟! إبراهيم أو ابن سرحان أو عبد الحميد أو البربي أو ابن الكوي وغيرهم كثير، وعند محاولة البحث في تراجمهم أو التتقيب على دلالات في سياق النازلة تدل عليهم تجعلك تغوص في المتاهات وترجح وتكثر من التأويلات هذا ما يعمق الإشكالات المنهجية ويزيد من صعوبة البحث في نوازل المعيار.

إن كتب النوازل عموماً لم توضع لكي يستعملها المؤرخ فهي نصوص جمعت من أجل الفقهاء والمشتغلين بالفقه ولذلك فهي لا تهتم بعامل الزمان والمكان (فتحة، 1999، ص 20)، خاصة في المعيار الذي اعتمد الونشريسي فيه على إيراد النازلة دون ذكر زمن حدوثها إلا في اليسير النادر يذكر فيه الفقيه أو القاضي في ختام نص النازلة زمن تقيدها، أو ربما إلى مكان وقوعها في متن نص النازلة.

كل هذه الصعوبات المذكورة تحول دون تأطير النازلة بالزمان والمكان، ضف إلى ذلك عدم الترتيب الجيد للنوازل ضمن أبوابها وكثرة تكرارها في الكتاب ويقع ذلك سهواً من المؤلف.

2.3. المحدد الثاني: على مستوى المؤرخ أو الباحثين في مجالات أخرى:

المؤرخ هو حجر الزاوية والركن المهم في هذه العملية برمتها، وهو المسؤول بالدرجة الأولى عن كل إخفاق أو انزلاق في التعامل مع النص النوازلي، وبالتالي عليه امتلاك مهارة وتكوين شخصي خاصة في الجانب الفقهي (الصمدي، 2007، ص 30)، لأننا نتعامل مع كتاب فقهي أولاً وقبل كل شيء وذلك للتمكن من فهم المدلولات الفقهية وأبعادها، وأن يكون ذا مهارة عالية في التعامل مع النوازل وأن يهتم بالنص النوازلي كاملاً سؤالا وجواباً، وهو أمر لا بد منه لأن السؤال يصدر عن الفئات العامة ويحكي ويصور حياة الناس وذهنياتهم. (بنميرة، 2012، ص 53)

كما أن جواب الفقيه لا غنى عنه لأن هناك الكثير من النوازل لا نستطيع فهمها إلا بالرجوع إلى جوابها، وإذا لم نفعل ذلك فسيبتصر نص النازلة ويكون بذلك قد خرج عن سياقه مما يؤدي إلى عدم إدراك دلالاته الكاملة، وفي المعيار العديد من النوازل معنونة بنازلة تظهر من جوابها.

(الونشريسي، 2013، ج9، ص 258)

وإذا امتلك المؤرخ والباحث المهارة والفتنة وكان دقيقاً في إصدار الأحكام يخرج لنا النص النوازلي في حلة وثيقة تاريخية جديدة.

4. الحلول المقترحة:

يقول الأستاذ مصطفى الصمدي: "إن كتب النوازل والفتاوى ليست يسيرة المنال كما قد يتصور، بل إنها عميقة في معلوماتها، غائرة في موادها، تستلزم غوص الحذاق المتمكنين من الأدوات المعرفية الضرورية، لاستخراج دررها، والتقاط الذخائر، ولا بد من الرجوع إلى المصادر الأخرى المساعدة للمصدر النوازلي للإحاطة بالنازلة من كل جوانبها تكملة للنص وسد للفراغ". (الصمدي، 2007، ص 46)

إن التعامل الجيد مع الصعوبات التي يطرحها المعيار وفق أرضية منهجية تكون كقاعدة لكل المعطيات عن طريق استنتاج النازلة، وكذلك بإدخال تقنيات الإحصاء الذي يعطي معلومات رقمية أكثر دقة، متجردة وموضوعية، ويتم من خلال هذه الأرضية:

- التحقق من نسبة الفتوى لأصحابها وذلك بالرجوع إلى مصدرها الأصلي سواء كان كتابا محققا أو لازال مخطوطا.

- ضرورة إنجاز ترجمة كاملة لكل المفتين والفقهاء إضافة إلى مصنفاتهم وأثارهم العلمية.

- التعامل مع النازلة ينبغي أن تشارك فيه جهود المفتي والعالم والفقير وكذلك المؤرخ الباحث الناقد، لكي تكتمل الصورة دون مغالطات أو قطع برأي خاصة من جهة المؤرخ صاحب النظرة التي ترى الأبعاد التاريخية دون سواها ولذلك لا بد من نظرة الفقيه في الإشكالات الفقهية التي قد تطرحها النازلة.

- مراعاة أن هذه النصوص فقهية يجب استغلالها بنوع من الموضوعية دون تعسف عليها أو تأويلها بمنطق المؤرخ لا بمنطق الفقيه. (الصمدي، 2007، ص 49)

5. خاتمة:

إن الاشتغال على المعيار المعرب عمل شاق ومتعب لأن الأمر يتعلق بعدد ضخم من النوازل ضف لها تعليقات الونشريسي وردوده وترجيحاته، وأثناء العمل بين طياته لا بد من التذكير بنقاط مهمة من بينها، وضع أرضية منهجية وذلك بحصر الموضوع المراد البحث فيه، واستدعاء كل ما يلزم لخلق الظروف المناسبة للبحث والدراسة، وبهذا نستطيع القول بأننا خرجنا بعمل جاد وقيم في حقل التاريخ بنتائج دقيقة وعلمية تكون كمادة قابلة للاستعمال في الجوانب التاريخية والعلوم الإنسانية عموما، ومن أجل الوصول إلى هاته الغاية لا بد من تحدي الصعوبات وإعطاء الوثيقة النوازلية قدرا كبيرا من الأهمية باستغلالها منهجيا لتعطي صورة تعكس وتحكي حياة المجتمع في الغرب الإسلامي.

6. الإحالات:

(1) هو أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي، مفتي وفقير مالكي ولد سنة 738هـ/1337م بالقيروان، وهو صاحب جامع مسائل الأحكام، توفي سنة 841هـ/1438م. للمزيد ينظر لأبو القاسم البرزلي، (2002)، جامع مسائل الأحكام - فتاوى البرزلي-، ج1، (تح محمد الحبيب الهيلة) بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص5-7.

(2) هو يحيى بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني المكنى بأبي زكرياء، فقيه وقاضي من أعيان المالكية، وصفه الونشريسي بالفقيه الفاضل، صاحب الدرر المكنونة في نوازل مازونة وهو كتاب حافل بفتاوى المتأخرين من علماء العصر الوسيط، وأضاف إليه ما تيسر من فتاوى الأندلس وفاس، توفي سنة 883هـ/1478م بتلمسان. للمزيد ينظر لعادل نويهض، (1980)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحالي، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية، ص281.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الغريسي التغلبي، ينحدر من أسرة علمية وهو قاضي مدينة فاس لازم الونشريسي وانتفع به وأخذ عنه العلم، كانت لديه خزانة عامرة بالعديد من الكتب والتصانيف استعان بها أبو العباس في تأليف معياره فكان خير معين لشيخه، توفي سنة 897هـ/1491م. للمزيد ينظر لأحمد التنبكتي (1989)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، (تح، عبد الحميد عبد الله الهرامة)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ص135؛ وأيضا أحمد المنجور، (1976)، فهرسه، (تح، محمد حجي)، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ص52.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد من كبار علماء تلمسان، وهو فقيه ونحوي نقل عنه الونشريسي الكثير من الفتاوى، ويقول عنه: "شيخ المفسرين والنحاة... أبو عبد الله بن العباس"، توفي سنة 871هـ/1466م. للمزيد ينظر لأحمد بن يحيى الونشريسي، (بلا تاريخ)، وفيات الونشريسي، (تح محمد بن يوسف القاضي) مصر، شركة نوابغ الفكر، ص103؛ المنجور، المصدر السابق، ص50؛ محمد مخلوف، (1930)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، (مج1)، المطبعة السلفية ومكنتها، القاهرة، ص264.

(5) هو أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد بن محمد العقباني، من كبار الفقهاء المالكية، ولد بتلمسان سنة 768هـ/1368م، تولى القضاء والتدريس والإفتاء بتلمسان ولعله يكون أول شيخ جلس إليه الونشريسي فهو من أكبر شيوخه سنا وعلمًا، أورد الونشريسي الكثير من فتاويه في كتابه المعيار وقال عنه: "شيخنا وشيخ شيوخنا... أبي الفضل القاسم العقباني"، وذكره في كتاب الوفيات "شيخنا... الإمام المفتي العالم أبو الفضل سيدي قاسم بن سعيد العقباني"، توفي سنة 854هـ/1450م. للمزيد ينظر لأحمد بن يحيى الونشريسي، (2013)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ج1 (تح، حجي محمد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص360، كذلك كتابه الوفيات، المصدر السابق، ص95؛ ابن مريم محمد الشريف التلمساني، (1908)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، (تح، محمد بن أبي شنب) المطبعة الثعالبية، الجزائر، ص53؛ نويهض، المرجع السابق، ص237.

(6) هو أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد العقباني (ابن أبي الفضل) ولد سنة 808هـ/1406م، وكان إماماً وخطيباً وقاضياً الجماعة بتلمسان، قال عنه الشيخ أحمد زروق "كان أبو سالم هذا فقيهاً تولى القضاء بتلمسان وكان شكوراً"، وقد نقل عنه الونشريسي الكثير من الفتاوى وقال فيه: "شيخنا الإمام القاضي الفاضل"، توفي سنة 880هـ/1475م. للمزيد ينظر للتبكتي، المصدر السابق، ص65؛ الونشريسي، الوفيات، المصدر السابق، ص106؛ نويهض، المرجع السابق، ص236.

(7) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن مرزوق المعروف بالكفيف، إمام وخطيب من أهل تلمسان أخذ عنه الونشريسي ووصفه بالشيخ الحافظ المصقع، وقال عنه ابن العباس التلمساني: "علم الأعلام، شيخ الإسلام آخر حفاظ المغرب"، كانت وفاته سنة 901هـ/1496م. للمزيد ينظر لابن مريم، المصدر السابق، ص53؛ أحمد، المقري، (1968)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (تح إحسان عباس) بيروت، دار الصادر، ص419، 420.

(8) هو ابن مترجمنا وأحد تلاميذه، يقول عنه أحمد المنجور في فهرسه: "أبو محمد عبد الواحد بن أحمد الونشريسي ولد بفاس بعد انتقال والده إليها سنة أربعة وسبعين من التاسعة"، جلس على كرسي أبيه بعد وفاته بجامع القرويين، توفي مقتولاً سنة 955هـ/1548م وهو في عمر السبعين وهذا ما يدل أنه ولد سنة 885هـ/1480م. للمزيد ينظر للمنجور، المصدر السابق، ص50؛ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، (1921)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج4، الرباط، مطبعة إدارة المعارف، ص101.

(9) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الودغيري الفكيكي، أخذ الإجازة من الونشريسي في فهرسه الذي ألف باسمه وكان ملازماً له، وقد انفصل عليه قبل تمام المائة التاسعة ورجع لفكيك، ودرّس الفقه والحديث، توفي سنة 956هـ/1549م. للمزيد ينظر للونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ص د؛ المنجور، المصدر السابق، ص12، 50؛ ابن عسكر محمد الشفشاني، (1977)، دوحة الناشر، (تح، محمد حجي)، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ص132.

(10) هو أبو عياد بن فليح اللمطي، الفقيه النوازلي لازم الونشريسي طويلاً وقرأ عليه عدداً من الكتب منها مختصر ابن الحاجب، توفي سنة 936هـ/1529م. ينظر للمنجور، المصدر السابق، ص50، ابن مريم، المصدر السابق، ص53.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1.1. المصادر:

البرزلي، أبو القاسم، (2002)، جامع مسائل الأحكام - فتاوى البرزلي-، (مج1)، (تح محمد الحبيب الهيلة) بيروت، دار الغرب الإسلامي.

المقري، أحمد، (بلا تاريخ)، أزهار الرياض في أخبار عياض، (تح مصطفى السقا وآخرون)، المغرب، مطبعة فضالة.

المقري، أحمد، (1968)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (تح إحسان عباس) بيروت، دار الصادر. التنتبكتي، أحمد بابا، (1989)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، (تح، عبد الحميد عبد الله الهرامة)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا.

ابن عسكر، محمد الشفشاني، (1977)، دوحة الناشر، (تح، محمد حجي)، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.

ابن مريم، محمد الشريف التلمساني، (1908)، البستان فيذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، (تح، محمد بن أبي شنب) المطبعة الثعالبية، الجزائر.

المنجور، أحمد، (1976)، فهرسه، (تح، محمد حجي)، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.

الونشريسي، أحمد بن يحيى، (2013)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، (تح، حجي محمد)، دار الغرب الإسلامي، تونس.

الونشريسي أحمد بن يحيى، (بلا تاريخ)، وفيات الونشريسي، (تح محمد بن يوسف القاضي) مصر، شركة نوابغ الفكر.

2.7. المراجع العربية:

بنميرة، عمر، (2012)، النوازل والمجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة الأمنية، الرباط.

بونشيش، إبراهيم القادري، (2002)، النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية، مجلة التاريخ العربي، المغرب، (ع22).

بونشيش، إبراهيم القادري، (2015/2014)، النوازل الفقهية في الأطروحات الجامعية، عصور جديدة، وهران، (ع17/16).

الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي، (1921)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج4، الرباط، مطبعة إدارة المعارف.

بن حمادي، عمر، (2001)، من مشكلات كتاب المعيار للونشريسي، دراسات أندلسية، تونس، (ع26/25).

الزركلي، خير الدين، (1986)، الأعلام، دار العلم للملايين، لبنان.

سعد الله، أبو القاسم، (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، (مج1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الصمدي، مصطفى، (2007)، فقه النوازل عند المالكية، مطبعة الراشد ناشرون، السعودية.

فتحة، محمد، (1999)، النوازل الفقهية والمجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء.

كعواس، الميلود، (2019)، مظان النوازل الماهية والأهمية، النوازل الفقهية وقضايا التربية والتعليم والمجتمع بالمغرب، المغرب.

مخروف، محمد، (1930)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، (مج1)، المطبعة السلفية ومكنتبتها، القاهرة.

أبو مصطفى، كمال السيد، (1997)، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

المنوني، محمد، (1983)، المصادر العربية لتاريخ المغرب، (مج1)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

نويهض، عادل، (1980)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحالي، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية.

النيفر، إحميدة، (2006)، الأسرة في الغرب الإسلامي الوسيط، دراسات أندلسية، تونس، (ع36).

3.7. المراجع الأجنبية:

Granja, Fernand, (1966), de la:una polemica religiosa en Murcia en tempo de Alfonso, Al-Andalus XXXI, El sabio.